

الأصول العامة للفقه المقارن

[508] الحسن (عليه السلام) اختلف أصحابنا في رواياتهم عن أبي عبد الله (عليه السلام)

في ركعتي الفجر في السفر، فروى بعضهم: صلها في المحمل، وروى بعضهم: لا تصلها إلا على الأرض، فوقع (عليه السلام): موسع عليك بأية عملت (1)). وهذه الرواية لا دلالة لها على أكثر من التخيير في أفراد الكلّي، لأن كلا من الصلاتين صحيحة ومحقة للغرض والتخيير بين أفراد الكلّي سواء كان عقلياً أم شرعياً لا محذور فيه، والمطلقات كلها من هذا القبيل. وإن شئت أن تقول أن هذه الأنواع من الروايات ليست متعارضة في واقعها، وإن تخيلها الراوي كذلك، والامام لم يصنع أكثر من تنبيهه على إمكان الجمع بينها بمفاد (أو)، والكلام إنما هو في الروايات المتعارضة. 4 - ما رواه الكليني بسنده عن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه في أمر، كلاهما يرويه، أحدهما يأمر بالآخذ والآخر ينهاه، كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): (يرجئه حتى يلقي من يخبره، فهو في سعة حتى يلقاه (2)). وهذه الواقعة المسؤول عنها من قبيل دوران الأمر بين المحذورين (يأمر وينهى)، والمكلف بواقعه لا بد أن يصدر عن أحدهما، فالتخيير بينهما تخيير تكويني، والتعبير بالسعة مساوق للتعبير بإسقاطهما، والصدور عن أحدهما بحكم ما يقتضيه واقعه التكويني، وربما سمي هذا النوع من التخيير بالتخيير العقلي، فتكون الرواية إرشاداً له، وسيأتي الحديث عنها. خلاصة البحث: والخلاصة أن أدلة التخيير - وهي لا تخرج عن الطوائف التي عرضنا _____ (1) مصباح الأصول، ص 424. (2) مصباح الأصول، ص 224، ويحسن الرجوع إليه للتوسع في هذا البحث. (*)